

# مستقبل الدولار الأمريكي كعملة دولية في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى

## *The Future of U.S. dollar as an Global Currency in light of orientation towards other International Currencies*

أ. بودري شريف

أستاذ مساعد قسم « أ » كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير- جامعة الشلف-  
boudri.chrif@yahoo.fr

### ملخص

احتل الدولار الأمريكي بعد اتفاقية بريتون وودز 1944 مكانة بارزة في الاقتصاد العالمي، ليحل محل الذهب والجنه الإسترليني كوسيلة دفع رئيسية في المعاملات الدولية، وكملة احتياط رئيسية. وبحلول عام 1999، ظهرت عملة الأورو كمنافس قوي للدولار الأمريكي نظراً للمكانة التي يتمتع بها اقتصاد منطقة الأورو عالمياً. وقد أثرت هذه المنافسة على استقرار النظام النقدي الدولي، الأمر الذي دفع بعض الدول إلى ضرورة الضغط من أجل إيجاد عملة عالمية بديلة عن العملة الأمريكية. لكن رغم ذلك، يبقى الدولار الأمريكي العملة العالمية الأقوى.

**الكلمات الدالة:** العملات الإرتكازية، الدولار الأمريكي، المعاملات المالية، سعر الصرف، النظام النقدي الدولي، العملة الدولية الموحدة.

### Abstract

After the Britton Woods Agreement 1944, the US Dollar occupied a prominent place in the World Economy, to replace gold and sterling as a principal instruments of payment in international transactions, and a principal reserve currency. By 1999, the Euro currency appeared as a strong competitor for the USD in the view of the status in which enjoyed by the Euro-zone economy in the world. This concurrence has affected on the stability of the international monetary system that prompted some countries to create other currency in objective to replace the U.S. currency. But, in spite of this fact, the dollar remains also the stronger currency in the world.

**Keywords:** basic currency, U.S. dollar, Financial transactions, Exchange rate, International Monetary System, The global currency.

تزايدت الدعوات إلى إصلاح النظام النقدي الدولي وإيجاد بديل أنسب من الدولار الأمريكي كعملة رئيسية، الأمر الذي نظر إليه البعض على أنه يمثل ضربة قاصية للمكانة الدولية للدولار.

إشكالية الدراسة: مما سبق، يمكن طرح الإشكالية التالية:  
- ما هو مستقبل الدولار الأمريكي في ظل التوجه نحو عملات عالمية أخرى؟  
وما هو البديل الأنسب للدولار الأمريكي كعملة دولية؟

### مقدمة

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن فقدان الدولار الأمريكي وضعه الدولي كعملة التبادل الأساسية للعالم، وعملة الاحتياط الأساسية التي تحتفظ البنوك المركزية بها للأغراض المختلفة، وأخذنا نقرأ عن السيناريوهات البديلة لعصر الدولار. كما أخذت الترشيحات للعملات البديلة في التزايد، بصفة خاصة بالنسبة للأورو أو اليوان الصيني. لذلك،

وكلمة الدولار Dollar هي تحريف باللغة الإنجليزية لكلمة Thaler، التي هي عملة نمساوية قديمة من الفضة، شغلت مكانة هامة منذ سكها في بوهيميا عام 1519. وقد اعتمدت الولايات المتحدة عملة الدولار كعملة رسمية سنة 1875، ومدلول الترميز \$ هو أن الحرف S يرمز لـ State والخطيين العموديين يرمزان لـ United، وقد تم عرض تفسير الرمز \$ نظراً لأنه لم يعتمد حرف D كرمز للدولار، مثل العملات الأخرى التي عادة ما تعتمد أول حرف كرمز لها<sup>(3)</sup>.

2- **الجنيه الإسترليني:** الجنيه الإسترليني (بالإنجليزية Pound Sterling)، هي العملة المتداولة في المملكة المتحدة وتوابعها، وتنقسم إلى مائة بنس (بالإنجليزية: pence) (مفردها بيني (بالإنجليزية: penny))، وهو يختلف عن عملة (الجنيه القديم) التي كانت مستخدمة جنياً إلى جنب مع الباوند منذ قرون، والاختصار الخاص به: GBP<sup>(4)</sup>. والاسم الحقيقي للعملة هو (Livre Sterling)، حيث أستخدمت مصطلح (Sterling) سنة 1823. ويعتبر الجنيه الإسترليني العملة المفضلة جنياً إلى جنب مع الدولار الأمريكي قبل بدئ التعامل بالأورو.

3- **العملة الأوروبية الموحدة «الأورو»:** يمثّل «الأورو» EURO اسم العملة الأوروبية الموحدة، وقد تم الاتفاق على هذه التسمية في اجتماع مدريد سنة 1995 بعد خلافات كبيرة بين ألمانيا وفرنسا حول التسمية الرسمية، ليتدخل المجلس الأوروبي ويحسم الأمر لصالح كلمة EURO<sup>(5)</sup>. وقد اعتمد شعار العملة الموحدة الأورو (€)، حيث يمثّل E الحرف الأول لكلمة EUR-PE يخترقه خطان أفقيان يرمزان إلى الاستقرار. تم تقديمه في بداية عام 1999 ليتم تداوله رسمياً سنة 2002، وكان الهدف من هذه الفترة هو تحقيق وخلق العادة والاعتقاد على المعاملات بالأورو<sup>(6)</sup>. وهناك حالياً 17 دولة أوروبية، تستخدم العملة المشتركة<sup>(7)</sup>.

4- **الين الياباني:** وهو عملة اليابان ورمزه (¥) أو JPY اختصاراً لـ: Japanese yen، وتعني كلمة الين لغة الدائرة (Cercle - rond). تم إدخال الين بطابعه القانوني في اليابان 1870، والشيء الغريب في العملة اليابانية هو عدد الوحدات الجزئية الكبيرة التي تتكون منها الأوراق النقدية، وهي: 1000، 2000، 5000، 10000. لذلك، فقيمة الين منخفضة نسبياً مقارنة بالدولار والعملات العالمية الأخرى، وهذا ما يحسن من ترتيب البلاد اقتصادياً ويجعل منافسة اليابان داخل السوق العالمية ممكنة وبتكلفة ليست بالباهظة.

5- **الفرنك السويسري:** وهو العملة القانونية في سويسرا، ورمزه CHF<sup>(8)</sup>. حيث نص الدستور الفدرالي السويسري الجديد لعام 1848 على أن الحكومة الاتحادية هي الكيان الوحيد المخول بصك النقود في سويسرا. أعقب هذا بعامين قانون العملة الاتحادي الأول والصادر عن الجمعية الاتحادية في 07 ماي 1850، والذي قدم الفرنك كوحدة نقدية في سويسرا<sup>(9)</sup>.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كون موضوع مستقبل العملات الإرتكازية، يعالج أهم الظواهر الاقتصادية الحديثة والآنية والمستقبلية، والذي يمس عدة جوانب مالية ونقدية وحتى سياسية، ذلك أن التنافس بين العملات يؤثر تأثيراً مباشراً على معدلات التبادل التجاري وعلى حركة رؤوس الأموال بين الدول.

**المنهج المتبع:** محاولة منا للإجابة على إشكالية الدراسة، فإننا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على تبين مكانة الدولار الأمريكي بين الدول، وكذا محاولة اقتراح بعض البدائل.

**حدود الدراسة:** تركّز هذه الدراسة بدرجة كبيرة على الفترة التي تلت ظهور عملة اليورو 1999، وكذا ظهور الاحتجاجات والضغوطات على السياسة الأمريكية تجاه عملتها، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008.

**أقسام الدراسة:** لتحليل أوسع لهذا الموضوع، فقد قمنا بتقسيمه إلى المحاور التالية:

**المحور الأول:** مفهوم العملات الإرتكازية؛ أهمها وشروطها؛

**المحور الثاني:** أهم مقترحات اعتماد عملة دولية كبديل عن الدولار؛

**المحور الثالث:** مستقبل الدولار الأمريكي وتحديات إحلاله بعملة دولية أخرى.

**المحور الأول:** مفهوم العملات الإرتكازية؛ أهمها وشروطها تظهر أهمية التعامل بالعملات الإرتكازية كنتيجة حتمية لحاجة الدولة إلى التعامل مع العالم الخارجي، سواء من حيث حاجتها لاستيراد السلع والخدمات أو استثمار الأموال.

### أولاً: تعريف العملات الإرتكازية

يقصد بالعملات الإرتكازية «العملات الوطنية القوية القابلة للتحويل وشائعة الاستخدام في تسوية المدفوعات الدولية، وهي بالأساس تتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها، ووظائفها في المجال الدولي هي نفس الوظائف التي يتعين عليها القيام بها في الاقتصاد المحلي»<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أنه يجب التفريق بين العملات الأجنبية والعملات الإرتكازية الصعبة؛ فالأولى تعرف بأنها موجودات هذه الدولة من عملات الدول الأخرى. أما العملات الإرتكازية فهي ذلك الرمز لعملة وطنية تتمتع بالقبول العام خارج حدود دولتها، والتي تقيّم بها الالتزامات المالية الدولية<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: أهم العملات الإرتكازية العالمية

يشكل الدولار الأمريكي المحور الأساسي للنظام النقدي الدولي، ونقطة الارتكاز في نظام استقرار أسعار الصرف، إلى جانب عملات ارتكازية أخرى.

1- الدولار الأمريكي USD: الدولار الأمريكي هو العملة الرسمية للولايات المتحدة الأمريكية، ويساوي مائة سنت،

## ثالثاً: الشروط الواجب توافرها في العملات الإرتكازية

يحدد سكانل W. M. Scannell أربعة شروط أساسية للعملية الإرتكازية، وهي<sup>(10)</sup>:

1- أن هذه العملة يجب أن تكون عملة دولة ذات مكانة كبيرة في مجال التجارة العالمية، كما أن ذلك يعني أن هذه العملة يجب أن تكون لها سوق عالمية يتوافر فيها عرض هذه العملة والطلب عليها، ووفقاً لنظام صرف حر؛

2- يجب أن تتمتع قيمة هذه العملة بقدر كبير من الثبات، أي أن تنفرد بميزة نسبية في المحافظة على قيمتها بالقياس إلى سائر العملات الأخرى؛

3- أن هذه العملة يجب أن تكون مرتكزة في بلدها الأصلي على نظام نقدي ومصرفي على درجة كبيرة من التقدم والخبرة في مؤسساته، وكفاءة عالية في طرق إدارته؛

4- أن هذه العملة يجب ألا تخضع للندرة الدورية، وهو ما يعني أن ميزان مدفوعات البلد الذي تنتمي إليه، يجب أن يتسم بصفات هيكلية أساسية حتى لا تحدث هذه الندرة.

هذه الشروط هي التي جعلت احتكار وهيمنة الدولار الأمريكي أمراً طبيعياً للاحتياطيات النقدية الأجنبية ومختلف المعاملات المالية الدولية.

## المحور الثاني: أهم مقترحات اعتماد عملة دولية كبديل عن الدولار

ترتب عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، تراجع الثقة في الدولار الأمريكي كعملة احتياط رئيسية وكملة ربط على المستوى العالمي، الأمر الذي أدى إلى تزايد الاهتمام بالتفكير حول إمكانية اعتماد عملات دولية تكون بديلاً عن الدولار الأمريكي.

## أولاً: المقترح الصيني لتبديل الدولار بعملة دولية

وصلت الصين إلى قناعة أساسية، تمثلت في أنه، ومن أجل النهوض بالاقتصاديات الوطنية، لا بد من تعاون اقتصادي عالمي وإيجاد بديل أنسب من الدولار كعملة رئيسية.

## 1- مشكلة الصين مع الدولار الأمريكي:

مشكلة الصين كما هو واضح هي أنها لديها كميات هائلة من الاحتياطيات بالعملات الأجنبية بسبب فوائضها التجارية الضخمة، وبالدولار الأمريكي بصفة خاصة، وعندما تبحث عن سبل استثمار هذه الاحتياطيات في صورة أمانة وشبه سائلة، فإنها لا تجد سوى أدوات الدين التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، فتقوم حالياً باستثمار هذه الاحتياطيات الضخمة بمعدلات فائدة متدنية جداً<sup>(11)</sup>.

## 2- محتوى الاقتراح الصيني حول إنشاء عملة احتياط دولية:

محتوى الاقتراح الصيني كما عرضه محافظ بنكها المركزي، هو أن يتم إنشاء عملة احتياط دولية لا ترتبط بدولة ما، وتتسم بالاستقرار، ومن ثم تحقق العدالة بين دول العالم أجمع، أي بالشكل الذي يؤدي إلى التغلب على أوجه القصور الناجمة عن

استخدام عملة وطنية تركز على الائتمان الحكومي، في إشارة واضحة إلى الدولار الأمريكي. عملة الاحتياط الدولية الجديدة المرشحة لكي تحل محل الدولار الأمريكي، كما تنادي الصين، هي وحدات حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي، والتي اقترحت أن يتم التوسع في استخدامها لكي تحل محل الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية<sup>(12)</sup>.

ثانياً: إمكانية اعتماد الذهب والعملات غير التقليدية كنقد دولي رغم أن النظام النقدي الدولي لم يعد يتبنى نظام قاعدة الذهب، إلا أن الكثير من مؤيدي هذا النظام يدعون للعودة إليه. كما أن بعض الدول لجأت إلى احتواء بعض العملات غير التقليدية (مثل الدولار الأسترالي والكندي واليونان..) في احتياطياتها النقدية.

## 1- الذهب وإمكانية اعتماده كعملة دولية:

يعتبر الذهب من أكثر أشكال السيولة طلباً على المستوى العالمي في عملية تسوية المبادلات الاقتصادية، ذلك أنه يحظى بالقبول العام، ويعتبر أفضل ثروة تجمعها الأمم.

وبالرغم من أنه قد فقد دوره نتيجة انهيار الأنظمة النقدية التي عرفها العالم في القرن الماضي، إلا أنه ما زال قادراً على القيام بدوره كنقد دولي، لأن قيمته ثابتة. كما يمكن أن يأخذ الذهب دوراً محورياً في المبادلات الدولية، لأنه يتمتع بمواصفات معينة وهي<sup>(13)</sup>:

• يتمتع بقابلية التحويل إلى الشكل المطلوب، والحفاظ من التلف؛

• إمكانية تجزئته بسهولة وحسب المقادير المطلوبة؛

• وجوده في الطبيعة نادر نسبياً، وأنه ذو قيمة، أي أجزاء صغيرة تعادل قيمة كبيرة.

هذه الصفات عززت الثقة بالذهب وجعلته سيد العملات، وجعلته يتمتع بقبول دولي سواء من قبل الدول أو المؤسسات وحتى الأفراد. لذلك، فإن العديد من دعاة إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي يلحون على ضرورة العودة إلى آلية الذهب لتنسيق عملات مختلف الدول؛ وتعتمد الزيادة في هذا النوع من السيولة الدولية الذي يعرف بالذهب النقدي على الإنتاج الجديد من الذهب العالمي.

## 2- عملات الحصان الأسود (غير التقليدية):

أدت الأزمة المالية العالمية إلى الإطاحة بالكثير من الأصول الدولارية، الأمر الذي شجّع العديد من البنوك المركزية في العالم إلى البحث عن عملات غير تقليدية يمكن أن تستخدم كاحتياطيات تحل محل الدولار الأمريكي، وتتمتع بدرجة من الأمان في ذات الوقت. فالأصول الأمانة غير الدولارية ربما نجدها على أفضل الأحوال فيما يسمى بعملات الحصان الأسود مثل الدولار الأسترالي والكندي والفرنك السويسري<sup>(14)</sup>.

الجدول رقم (1): تركيبة الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى البنوك المركزية في العالم

الوحدة مليار دولار

| البيان                     | 2008   | 2009   | 2010   | 2011    | 2012    | *2013   |
|----------------------------|--------|--------|--------|---------|---------|---------|
| إجمالي الاحتياطيات         | 7345.8 | 8164.4 | 9264.7 | 10204.2 | 10951.7 | 11087.4 |
| احتياطيات مخصصة وتشمل:     | 4210.2 | 4590.0 | 5161.8 | 5648.0  | 6084.0  | 6050.1  |
| - مطالبات بالدولار         | 2684.9 | 2847.9 | 3192.0 | 3521.8  | 3725.5  | 3764.1  |
| مطالبات بالإسترليني        | 177.5  | 194.9  | 203.0  | 216.6   | 243.6   | 234.7   |
| مطالبات بالين              | 146.0  | 133.0  | 188.8  | 203.9   | 245.0   | 236.2   |
| مطالبات بالفرنك السويسري   | 5.8    | 5.3    | 6.6    | 4.4     | 17.2    | 16.1    |
| مطالبات بالدولار الكندي    |        |        |        |         | 90.1    | 94.9    |
| مطالبات بالدولار الأسترالي |        |        |        |         | 89.7    | 98.7    |
| - مطالبات بالأورو          | 1103.5 | 1269.6 | 1342.5 | 1393.6  | 1471.5  | 1432.7  |
| مطالبات بعملات أخرى        | 92.5   | 139.2  | 228.9  | 307.7   | 201.4   | 172.6   |
| احتياطيات غير مخصصة        | 3135.6 | 3574.5 | 4102.9 | 4556.2  | 4867.7  | 5037.3  |

\* إحصائيات خاصة بالربع الأول من عام 2013.

Source: IMF, «Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves» Statistics Department COFER database and International Financial Statistics. Annual Report 2013.

#### 1. توزيع العملات الدولية في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة:

تتكون حقوق السحب الخاصة من سلة من العملات الرئيسية، تشمل: الدولار الأمريكي، الأورو الأوروبي، الين الياباني والجنه الإسترليني. وتعكس أوزان العملات المستخدمة مستوى حجم الصادرات والواردات لتلك البلدان كل خمس سنوات، وتخضع هذه العملات للمراجعة كل خمس سنوات للوقوف على حقيقة مساهمتها النسبية في التجارة الخارجية والنظام المالي الدولي<sup>(16)</sup>.

ووفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي فإن إجمالي العملات غير التقليدية في احتياطيات البنوك المركزية في العالم بلغ 366.2 مليار دولار، أو ما يعادل 6% من إجمالي الاحتياطيات المخصصة، و3.3% فقط من إجمالي احتياطيات البنوك المركزية<sup>(15)</sup>.

ثالثاً: إمكانية اعتماد وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة دولية صممت حقوق السحب الخاصة كعملة احتياطية، غير أنها تمثل أقل من واحد في المائة من إجمالي الاحتياطي النقدي العالمي، الأمر الذي خلق لها بعض المشاكل لاعتمادها كعملة احتياط دولية بديلة.

الجدول رقم (02): مساهمة العملات الإرتكازية في سلة عملات حقوق السحب الخاصة

| الفترة    | دولار أمريكي   | مارك ألماني    | فرنك فرنسي      | ين ياباني       | جنه إسترليني    |
|-----------|----------------|----------------|-----------------|-----------------|-----------------|
| 1981-1985 | 0.540<br>(%42) | 0.460<br>(%19) | 0.740<br>(%13)  | 34.000<br>(%13) | 0.0710<br>(%13) |
| 1990-1986 | 0.452<br>(%42) | 0.527<br>(%19) | 1.020<br>(%12)  | 33.400<br>(%15) | 0.0893<br>(%12) |
| 1995-1991 | 0.572<br>(%40) | 0.453<br>(%21) | 0.800<br>(%11)  | 31.800<br>(%17) | 0.0812<br>(%11) |
| 1998-1996 | 0.582<br>(%39) | 0.453<br>(%21) | 0.813<br>(%11)  | 27.200<br>(%18) | 0.1050<br>(%11) |
| الفترة    | دولار أمريكي   | الأورو*        | ين ياباني       | جنه إسترليني    |                 |
| 2000-1999 | 0.582<br>(%39) | 0.352<br>(%32) | 27.200<br>(%18) | 0.1020<br>(%11) |                 |
| 2005-2001 | 0.577<br>(%45) | 0.426<br>(%29) | 21.000<br>(%15) | 0.0984<br>(%11) |                 |
| 2010-2006 | 0.632<br>(%44) | 0.410<br>(%34) | 18.400<br>(%11) | 0.0903<br>(%11) |                 |
| 2015-2011 | (%41.9)        | (%37.4)        | (%9.4)          | (%11.3)         |                 |

\* تم إحلال الأورو محل المارك الألماني والفرنك الفرنسي بدءاً من عام 1999.

Source: Ramkishan S. Rajan and Sasidaran Gopalan «international currency competition; Are There Alternatives to the US Dollar?» Policy Brief Series. Issue 3, USA, Nov 2011. P: 08.

1) يرى الاقتصادي إدوين ترومان «EDWIN M. TRUMAN» أن الدولار الأمريكي سيواصل بقاءه كعملة دولية مهيمنة، مستندا في ذلك على قوة الاقتصاد الأمريكي وانتشاره كعملة احتياط عالمية؛ وهو الوضع الصحيح للنظام النقدي الدولي حسب رأيه. غير أنه لا يستبعد نظرية إحلاله بعملة «الأورو» لكن ذلك لن يكون إلا على المدى البعيد.

2) الدولار الآن واليوان بعد خمسين عاماً؛ فحسب دينو كوس «DINO KOS» رئيس صناديق الثروة السيادية، ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، سيبقى الدولار الأمريكي -على الأقل خلال النصف قرن المقبل- العملة الأولى في احتياطات الصرف الأجنبية، ليحل محله عملة اليوان الصيني بصفة تدريجية وعلى المدى الطويل بعد خمسين عاماً، نظراً لأن الاقتصاد الصيني يحتاج لفترة أطول لتحريره، كما يحتاج لأسواق رأس المال أكثر كفاءة وعمقاً، بما يتفق مع وضع عملة الاحتياط.

3) يعتقد البروفيسور في الاقتصاد الدولي ريتشارد كوبر «R. CHARD N. COOPER» أن الدولار سيبقى العملة العالمية الأولى؛ وذلك رغم تزايد أهمية الأورو عالمياً، وخاصة في منطقة الإتحاد الأوروبي من خلال التجارة البينية. إلا أنه نظراً لضخامة سوق رأس المال الأمريكي ونظراً لاستخدام دول الإتحاد الأوروبي نفسها لعملة الدولار في التجارة الدولية، سيبقى هذا الأخير العملة العالمية الأولى.

## 2. الآراء المعارضة والمتشائمة حول مستقبل الدولار الأمريكي:

حيث يرى بعض الخبراء، أن هناك بدائل مهمة وكثيرة تشكل منافساً قوياً للدولار الأمريكي، أهمها<sup>(19)</sup>:

1) العملة العالمية العظمى القادمة هي «الأورو»؛ فحسب فراد برغستن «C. FRED BERGSTEN» مدير معهد «بيترسون» للاقتصاد الدولي، سيظل الدولار عملة عالمية كبيرة إلى أجل غير مسمى. ولكن التاريخ يظهر أن الأدوار العالمية للعملات الوطنية تعكس وجود قوة اقتصادية كامنة وراءها. وبالتالي هيمنة الدولار للقرن الماضي راجع لعدم وجود منافسة جدية. كل هذا يتغير مع إنشاء ونضوج الأورو، فالإنتاج والأسواق المالية لمنطقة الأورو توازي مثلتها في الولايات المتحدة، مواردها النقدية والتجارية الخارجية هي أكبر بكثير. وبالتالي يمكننا أن نتوقع أن يصل الأورو بركب الدولار على مدى السنوات القادمة.

2) العملة العالمية القادمة بكل تأكيد هي اليوان الصيني؛ فحسب غاري هيفباور «GARY HUFBAUER» من المتوقع أن تقوم الصين بإنشاء صندوق النقد الآسيوي، ومع إضافة الذهب إلى جانب الدولار والأورو إلى احتياطياتها؛ فإنها ستغدو بدون شك مركزاً مالياً عالمياً ينافس مثيله في نيويورك ولندن، وبالتالي يصبح اليوان عملة احتياط رئيسية.

3) نظام عملات متعدد من ثلاثة أو أربعة عملات رئيسية؛ فحسب المدير العام للشؤون الاقتصادية والمالية، والمفوضية الأوروبية:

من خلال أرقام الجدول السابق، نلاحظ أن نسبة مساهمة كل من الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني في سلة حقوق السحب الخاصة بقيت ثابتة تقريباً بنسبة حوالي 42% و 11% على التوالي. في حين تزايدت أهمية ومكانة الأورو من نسبة 29% خلال الفترة (2001-2005) إلى نسبة 37.4% خلال الفترة الأخيرة (2011-2015)، وذلك على حساب الين الياباني الذي انخفضت مساهمته من 15% إلى نسبة 9.4% خلال نفس الفترات السابقة على التوالي.

## 2. خطة توسيع استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة دولية:

هناك مساران يمكن عبرهما زيادة حجم المعروض من حقوق السحب الخاصة، ولا بد من سلوكهما معاً، وهما كالتالي<sup>(17)</sup>:

1.2. إطلاق تخصيصات جديدة لحقوق السحب الخاصة: وذلك من خلال قيام صندوق النقد الدولي بإطلاق تخصيصات جديدة للدول الأعضاء فيه، مع تأسيس لجنة، يمكن تسميتها مثلاً: «لجنة السياسات النقدية الدولية» يكون على عاتقها التقدم إلى إدارة صندوق النقد الدولي بتوصية، تدعو فيها إلى إطلاق تخصيص جديد من حقوق السحب الخاصة في حسابات الدول الأعضاء، وينبغي على هذه اللجنة أن يترأسها المدير العام لصندوق النقد الدولي، وأن تضم محافظي البنوك المركزية للدول الأربع، والتي تشكل عملاتها مجتمعة، سلة حقوق السحب الخاصة إلى جانب الصين والبرازيل، إذ يمكن ضم عملتيهما في آخر الأمر، إلى سلة حقوق السحب الخاصة.

2.2. تأسيس حساب استبدال العملات بحقوق السحب الخاصة: تمثل الطريقة الثانية لزيادة عرض حقوق السحب الخاصة بتأسيس ما يمكن تسميته «حساب استبدال» تستطيع الدول من خلاله أن تودع موجوداتها من العملات الإرتكازية لدى صندوق النقد الدولي، وأن تتلقى ما يعادلها من حقوق سحب خاصة، يتم إيداعها في حساباتها استناداً إلى سعر الصرف السائد آنذاك.

## المحور الثالث: مستقبل الدولار الأمريكي وتحديات إحلاله بعملة دولية أخرى

ستتوجه دول العالم آجلاً أم عاجلاً إلى التفكير في إيجاد عملة بديلة عن الدولار الأمريكي نظراً للآزمات التي تسبب فيها هذا الأخير.

### أولاً: الآراء المتفائلة والمتشائمة بمستقبل الدولار الأمريكي

فيما يلي أهم الآراء الدولية حول مستقبل عملة الدولار الأمريكي بين مؤيد ومتفائل ببقائه عملة رائدة في النظام النقدي الدولي، وبين معارض ومتأكد من ظهور عملة دولية أخرى ستنافس بل ستتجاوز عملة الدولار الأمريكي، وهي<sup>(18)</sup>:

#### 1. الآراء المؤيدة والمتفائلة بمستقبل الدولار الأمريكي:

اعتمد الكثير من الخبراء المتفائلين بمستقبل الدولار الأمريكي على المعطيات التالية:

قوة كبيرة ويسهم في نشره بقوة في أنحاء العالم، وهذا يشكل تحدياً للأورو.

3- الأحزاب اليمينية المتطرفة في منطقة الأورو: ظهور الأحزاب اليمينية المتطرفة وازدياد دورها ونشاطها السياسي في الاتحاد الأوروبي، وهي تمتلك توجهها نحو الانفصال عن الاتحاد وإعادة الهوية الوطنية إلى كل دولة منه، ويشكل هذا نقطة استفهام أخرى حول مستقبل الاتحاد وعملة الأورو.

4- السياسات الاقتصادية الأمريكية: تحديات تواجه الأورو أمام الدولار الأمريكي، وهي تعرقل استمراره في الانتعاش بالنظر إلى السياسات الاقتصادية الأمريكية المتغيرة الخاصة بالضرائب والفائدة، فتخفيض الضرائب الأمريكية سيؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وتحفيز الاستهلاك والاستثمار وبالتالي زيادة معدل النمو، مما يشكل دعماً للدولار أمام الأورو<sup>(21)</sup>.

5- أزمة الديون السيادية الأوروبية لعام 2010: اندلعت هذه الأزمة باعتبارها من أخطر المشاكل التي تعرضت لها منطقة الأورو في عقدها الأول فصل الربيع من عام 2010، حينما دفعت كلاً من اليونان وإيرلندا لطلب مساعدات من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي وفق برنامج يلزم الدولتين بإجراءات تقشفية حازمة، فقد اهتزت منطقة الأورو قبل أن يتمكن الانتعاش من اكتساب الفعالية اللازمة وانتشرت الأزمة على الصعيد الدولي مهددة النظام المالي والتعليق الإقليمي والعالمي من آثار الأزمة المالية لعام 2008<sup>(22)</sup>.

ورغم هذه العوائق أمام عملة الأورو، إلا أنه يبقى المنافس الأقوى للدولار، فقد أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي تراجع حصة الدولار من الاحتياطيات العالمية سنة 2012 إلى 3.72 تريليون دولار أي بلغ نسبة 62.2%، بينما ارتفعت حصة الأورو إلى أعلى مستوياتها وبلغت 1.47 تريليون دولار مسجلة نسبة 24.9%<sup>(23)</sup>.

**ثالثاً: أهم المشاكل التي تعترض اعتماد «S.D.R» كعملة دولية:**

مقترح استخدام وحدة حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط دولية يقابله العديد من المشاكل الخطيرة أهمها<sup>(24)</sup>:

- 1- الكميات المصدرة حالياً من وحدات حقوق السحب الخاصة تعد ضئيلة جداً مقارنة بحجم السيولة العالمية؛
- 2- أن النظام الحالي لتوزيع الإصدار من حقوق السحب الخاصة لا يضمن حصول كل دولة على احتياجاتها من تلك العملة لأغراض الاحتياط؛
- 3- أنها عملة من دون اقتصاد يعبر عن قوتها أو بنك مركزي يدافع عنها، أو احتياطيات كافية تساندها؛
- 4- استخدامها يقتصر فقط على البنوك المركزية، والعملة لا تصبح دولية، ومن ثم عملة احتياط، إلا إذا كان هناك استخدام كثيف لها على المستوى الدولي؛
- 5- إذا كانت وحدات حقوق السحب الخاصة محدودة

كلاوس ريغلين «KLAUS REGLING» سيظهر نظام عملات متعدد. قد يستمر الدولار ليكون العملة المهيمنة على الاقتصاد العالمي، ولكن ليس لفترة طويلة. وسيضم الأورو على الأقل خمسة وعشرين من الاقتصادات والتي ستمثل أكبر كتلة اقتصادية في العالم، وستكون أسواقها المالية الأكثر أهمية، كما سيتم ربط عدة عملات بالأورو. أما في آسيا، فإن أهمية اليوان الصيني ستزداد مع استمرار النمو الاقتصادي في الصين، ومع تحرير السوق المالية سيصبح اليوان عملة قابلة للتحويل بشكل كامل. وسوف تستمر أهمية الين الياباني، ولكن الاقتصادات الآسيوية الناشئة قد تجد اليوان أكثر جاذبية لإقامة صلة رسمية أو غير رسمية.

4) نحن من المرجح أن نترك من دون عملة عالمية واحدة؛ فحسب هاناس أندروسش «HANNES ANDROSCH» منذ فترة طويلة تم الاعتراف بالحاجة إلى عملة عالمية. ففي مؤتمر بریتون وودز عام 1944، اقترح الاقتصادي جون ماينارد كينز الـ «bancor» كعملة دولية، غير أنها قوبلت بالرفض. ثم تم استحداث وحدات حقوق السحب الخاصة والتي تم ربطها بسلة من العملات، غير أن مساهمتها في السيولة الدولية كانت هامشية. لذلك، من الصعب أن نتصور أي استحداث لعملة عالمية موحدة. رغم أن الدولار من المتوقع أن ينهار بسرعة كبيرة، إلا أن ذلك سيكون لصالح ظهور عدة عملات رئيسية. نلاحظ من خلال تصريحات الخبراء، أنهم لم يلمحوا صراحة إلى إيجاد عملة دولية موحدة تكون بديلاً عن الدولار الأمريكي، بل اكتفت بوضع سيناريوهات مستقبلية للنظام النقدي الدولي، ولم تعط حلولاً وعلاجاً للأزمات التي تسبب فيها الدولار. والواضح أن معظم الآراء والأنظار الحالية تتجه نحو اليوان الصيني الذي بات من أهم العملات المرشحة لاحتلال مكانة الدولار الأمريكي مستقبلاً.

**ثانياً: تحديات إحلال الأورو مكانة الدولار الأمريكي كعملة دولية رائدة**

بالرغم من التخطيط الدقيق لعملية إصدار الأورو، إلا أن هناك نقاط استفهام وتحديات كبيرة تواجه الأورو، وتعكس بعض الغموض على دوره المستقبلي في النظام النقدي الدولي وقدرته على احتلال مكانة الدولار، أهمها<sup>(20)</sup>:

- 1- اختلاف السياسات الاقتصادية السائدة في منطقة الأورو: العقبة الأكبر أمام الأورو تتبع من طبيعة هذه العملة، كونها تضم في اسمها ومضمونها دولاً ذات اختلافات كبيرة في ما يتعلق بحجم الاقتصاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة، وهذا قد يضعف من قوة الأورو على المستوى العالمي.
- 2- الثقل السياسي والعسكري الأمريكي: فهناك عامل آخر يتميز به الدولار عن الأورو، وهو الثقل السياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، فالتدخل المتواصل في قضايا الشعوب وسياساتها والتدخل العسكري يعطي الدولار

الأخرى:

- على صندوق النقد الدولي أن يمارس رقابة صارمة، ويتبنى مبادئ محددة بخصوص إدارة العملات الأجنبية. وعليه أن يفرض رقابته وعقوبات صارمة على الدول التي تتلاعب بقيم عملاتها، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية؛
- على دول العالم أن تقوم بتكوين مزيج أمثل لاحتياجات الصرف من عملات ارتكازية حسب التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، فبالنسبة للجزائر مثلا، فإن نسبة كبيرة من وارداتها تأتي من الإتحاد الأوروبي، لذا ينبغي أن تشكل العملة الأوروبية النسبة الأكبر من تشكيلة الاحتياطات؛
- التوسع في استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة لكي تحل محل الدولار الأمريكي كعملة احتياط دولية وعملة تسعير للسلع الأساسية؛
- يظهر جليا أن الدول العربية أصبحت الآن أكثر من أي وقت مضى بحاجة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق التكتل والتكامل النقدي القائم على الاتحاد والعمل المشترك.

#### قائمة الهوامش والمراجع:

- (1)- رمزي زكي «الاحتياطات الدولية» الطبعة الأولى، دار المستقبل العربي، مصر، 1994، ص: 253.
- (2)- موسى سعيد مطر وآخرون «التمويل الدولي» الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 29.
- (3)- أحمد هني «العملة والنقود» ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2006، ص: 08.
- (4)- اختصاراً لـ: Great Britain Pound (باوند بريطانيا العظمى).
- (5)- الاختصار الخاص به: EUR.
- (6)- محسن أحمد الخضيري «اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة» ط1، مجموعة النيل العربية، مصر 2002، ص: 26.
- (7)- أكسل بيرتوش، سامويلس وبار، ميشوار راملوجان «اليورو الأكثر عالمية دائماً» مجلة التمويل والتنمية، مارس 2007، المجلد 44، العدد 1، ص: 48.
- (8)- Fra (بالألمانية): Confidralic Helevitica Franc، اختصاراً لـ CHF-8 ken (بالفرنسية) و Franco)؛ وبالإيطالية franc؛ وبالفرنسية (Franco).  
9-BBC News «Swiss National Bank acts to weaken strong franc» Last accessed: 06 September 2011, p: 01, web: <http://www.bbc.co.uk/news/business>
- (10)- رمزي زكي «الاحتياطات الدولية» مرجع سبق ذكره، ص: 74.
- (11)- عيه عبد الرحمان «دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي -حالة الدول العربية النفطية» المؤتمر العلمي العاشر «الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية» 20-19 ديسمبر 2009، بيروت - لبنان، ص: 20.
- (12)- عيه عبد الرحمان، نفس المرجع السابق، ص: 21.
- (13)- Meghnad Desai "Gold, the renminbi and the multi-currency reserve system" The Official Monetary and Financial Institutions Forum (OMFIF), London, January 2013, p :17
- (14)- محمد إبراهيم السقا «ندرة الأصول الاحتياطية الأمانة في العالم» مرجع

الاستخدام، فهي لا تصلح لاستخدامها كعملة احتياط، أي كعملة يستخدمها البنك المركزي للتدخل في سوق النقد الأجنبي للدفاع عن عملته المحلية، لأنه لن يجد الديناميكية السوقية اللازمة للتدخل السريع من خلال بيع أو شراء هذه العملة للتأثير على معدل صرف عملته المحلية؛

6- حتى لو تم استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط، فإنها لن تكون عملة ائتمان على المستوى الدولي، خصوصا خارج نطاق التعاملات الرسمية بين البنوك المركزية في دول العالم، وهو ما يقلل من قيمة هذه العملة كعملة احتياط، ويقلل من حجم العوائد التي يمكن أن تحققها البنوك المركزية من احتياطياتها؛

7- أن استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة كعملة احتياط على المستوى الدولي سوف يتطلب تغييرا هيكليا في حجم صندوق النقد الدولي وحجم موارده المالية ونسب مساهمة دول العالم في رأس ماله، ودوره في فرض سياسات الاستقرار الاقتصادي على المستوى الدولي، وهو الأمر الذي قد يجد معارضة كبيرة من قبل القوى الاقتصادية العالمية<sup>(25)</sup>.

#### خاتمة

من واقع مراحل إنجاز هذه الدراسة، خرجنا ببعض النتائج والتوصيات الآتية:

نتائج الدراسة: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

• إن تحكم أمريكا في النقد الدولي هو سبب الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تتوالى في العالم، وهذا واضح منذ عقد اتفاقية بريتون وودز 1944 وإدخال الدولار شريكا للذهب في المعيار، ثم إقصاء الذهب نهائيا بقرار نيكسون 1971، وإلى يومنا هذا؛

• الدولار الذي يملكه العالم يشكل التزاماً على أمريكا، وعندما يذوب الدولار تذوب معه ثروات العالم وادخاراته، وتنخفض التزامات واشنطن تجاه العالم، أي أن العملية تمثل نقل الثروة من دول العالم إلى الولايات المتحدة؛

• من المؤكد أن الدولار الأمريكي ما يزال وسيبقى العملة العالمية العظمى في النظام النقدي الدولي، على الأقل في المدى المتوسط، رغم وجود عملات عالمية قوية لها مستقبل قوي كبديل عن الدولار؛

• ليس من السهل الآن الحديث عن عملة عالمية موحدة، نظرا لصعوبة ومخاطر التخلي عن عملة الدولار التي أصبحت تجري في الاقتصاد العالمي مجرى الدم في الإنسان. غير أن ذلك لا يعني أن تستسلم دول العالم للهيمنة الأمريكية، وأن تغلق هذا الملف، بل يجب عليها التفكير من الآن عن البديل الأمثل.

الاقتراحات والتوصيات: نقترح في هذا الصدد، الإجراءات التالية:

• بناء نظام احتياطي نقدي متعدد العملات يتناسب وعالمنا يضم تكتلات تجارية إقليمية؛ كأوروبا وآسيا والأمريكتين، إلى جانب الدولار الذي مازال يقف في مقدمة العملات

- سبق ذكره. (1990-2006) «أطروحة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2008، ص: 196.
- (15) - تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي «تركيبة احتياطات النقد الأجنبي» الربع 01 من 2013، ص: 07.
- (16) - جاسم حسين علي، مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى 2010، ص: 18.
- (17) - باولا سوباتشي، جون دريفل «ما بعد الدولار: إعادة التفكير في النظام النقدي الدولي» مجلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 94، مارس 2010، أبو ضبي، ص: 79-82.
- (18) - TIE asked some of the world's key experts «ten years from now, what will be the next great global currency?» The International Economy, Washington, D.C. 2006, SPRING 2008, PP : 23-31.
- (19) - TIE asked some of the world's key experts «ten years from now, what will be the next great global currency?» Op-cit, PP : 32-37.
- (20) - عباس كاظم جاسم الدعي «أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة 1990-2006) أطروحة لنيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، جامعة الكوفة، 2008، ص: 196.
- (21) - باري ايشنجرين «اختبار إجهاد لليورو» مجلة التمويل والتنمية، المجلد 46، العدد 02، جوان 2009، ص: 19.
- (22) - تقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي: التعافي والمخاطر واستعادة التوازن» أكتوبر 2010، ص: 72.
- (23) - IMF «Currency Composition of Official Foreign Exchange Reserves» Statistics Department database and International Financial Statistics, Annual Report 2013. web; [www.imf.org/external/np/sta/cofer/eng/index.htm](http://www.imf.org/external/np/sta/cofer/eng/index.htm)
- (24) - محمد إبراهيم السقا «عرش الدولار كعملة احتياطي دولية لن يهتز» جريدة القبس، أطلع عليه بتاريخ: 05/06/2012، على الموقع الإلكتروني: <http://www.alqabas.com.kw/Article.aspx?id=491967>
- (25) - Benjamin J. Cohen and Tabitha M. Benney «What does the International Currency System really Look Like?» University of California, Santa Barbara, Draft August 22, 2012. p: 24